

دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي

للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤) (٠)

معتمد سليمان جمعة

mutasim.slm89@gmail.com

أ. د. الويس عبوش هدايه

جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/٨

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٤/١٩

مستخلص البحث

تسعى الدول العربية منذ اربعينات القرن الماضي الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتم عقد عدة اتفاقيات لتسهيل عملية التبادل التجاري وخلق منطقة تجارة حرة وكان اخرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي لم تحقق إلا نجاحاً محدوداً. ويهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل اهم مؤشرات التكامل الاقتصادي والتي تتمثل في نسبة التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية فضلاً عن مؤشرات الاتحاد النقدي، حيث ان هذه المؤشرات تعبر عن مدى التطور في مجال التكامل الاقتصادي التام، ومن اجل التوصل الى هدف البحث استخدم الباحث منهج التحليل الوصفي بالاعتماد على البيانات المتاحة عن مؤشرات الاقتصاد الكلي . وتوصل الباحث الى بعض الاستنتاجات وكان من اهمها ضعف التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية والتي لا تتجاوز (١٢%)، و(٣.٤%) على الترتيب. وعلى الرغم من تقارب بعض مؤشرات الاتحاد النقدي بين الدول العربية، الا ان ذلك لا يعني شيئاً إذا لم تحقق الدول العربية تقدماً في مجال التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية باعتبار ان منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة هي مراحل سابقة للاتحاد النقدي وفقاً لنظرية بيلا بلاسا التي استندت اليها التجربة العربية في مجال التكامل الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاتحاد النقدي، التجارة البينية،

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة "الافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية- دراسة تحليلية، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد/ جامعة الموصل.

Analytical Study for The Most Important Indicators of Arab Economic Integration (2005-2014)

Prof. Dr. Eluis A. Hidayat
College of administration and
Economic/ Economic Dep.

Mutasim Sulaiman
mutasim.slm89@gmail.com

Abstract

Arab countries seek since the 1940s to achieve Arab economic integration, several agreements have been held to facilitate trade exchange and to create free trade area finally ended with establishing the great Arab free trade area, which had achieved only limited success.

The aim of this research to study and analyses the most important indicators of economic integration, which are represented by the percentage of Arab trade and intra-Arab investments as well as the indicators of the Monetary Union, as these indicators reflect the extent of the development in the area of full economic integration, macroeconomic indicators. In order to achieve the goal of research, the researcher used descriptive analysis method, depending on available data of indicators of the full economic integration. The research concludes some result, the most important which is weakness of intra-Arab trade and intra-Arab investments which are no more than (12%), (3.4%) respectively. Despite of closeness of some monetary union indicators among Arab nations. But that doesn't mean a matter as there are no advance among Arab nations being achieved in intra-Arab trade and investment fields, considering that free trade area and common market are advanced steps according to Bela Balassa that Arab experience concerning economic integration has been based on .

Keywords : economic integration, monetary union, intra-trade, intra-investment.

المقدمة

برز التكامل الاقتصادي العربي كوسيلة اساسية لتحقيق نهضة الامة العربية وتطورها وبنائها الحضاري ، إذ ان التنمية بجوانبها الشاملة لا يمكن تحقيقها الا في اطارها العربي وخاصة في الوقت الحاضر الذي يشهد اتجاها واسعا نحو التكامل والتكتلات الاقتصادية والسياسية مثل الاتحاد الاوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement (NAFTA) ومجموعة دول جنوب شرق اسيا Association of South East Asian Nations (ASEAN).

لقد بدأت التجربة العربية في التكامل الاقتصادي العربي بمجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية التي كانت تستهدف بالأساس تحرير التجارة وخلق منطقة تجارة حرة ثم منطقة للاتحاد الكمركي والسوق المشتركة وأخيرا الوحدة الاقتصادية العربية ولكن لحد الان لم تستطع الدول العربية تحقيق الاتحاد الكمركي ، وعلى الرغم من محاولات الجامعة العربية عبر مؤسساتها باتباع منهج اخر للتكامل الاقتصادي يتمثل بالمدخل الانتاجي عن طريق اقامة بعض المشاريع الانتاجية المشتركة وذلك لاتاحة الفرصة لانتقال العمل ورؤوس الاموال العربية الا ان التجربة كانت متواضعة ولم تصل الى الحد الادنى من مراحل التكامل الاقتصادي وقد تشكلت في عقد الثمانينات بعض التكتلات الاقليمية العربية التي كانت الى حد كبير سياسية في حقيقتها واقتصادية في ظاهرها، وكان اولها مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي، ومهما قيل عن مسوغات قيامها فربما كان المسوغ الرئيس هو تراجع العمل العربي المشترك الذي لم يستقطب الدول العربية جميعا بعد مرور اكثر من نصف قرن على تأسيس الجامعة العربية. ومن هذا المنطلق ولاهمية التكامل العربي في الوقت الحاضر فقد انطلقت الدراسة من :

اهمية البحث:

تأتي اهمية هذه الدراسة من اهمية التكامل الاقتصادي في ضرورة تعزيز ورفع كفاءة الاقتصادات العربية والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية في وقت يشهد العالم تكتلات اقتصادية كبرى خاصة وان الدول العربية تمر بظروف اقليمية ودولية معقدة ومتشابكة سوف تترك اثارها في الاقتصادات العربية حتماً.

مشكلة البحث

على الرغم من ان فكرة التكامل الاقتصادي العربي قد بدأت منذ عصر الخمسينات من القرن الماضي وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف من قبل الدول العربية الا انها لم تحقق الحد الادنى من مراحل التكامل الاقتصادي وذلك لاسباب سياسية إقليمية وتأثيرات دولية.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل اهم مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي ومدى تأثيرها في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي خلال المدة المدروسة .
فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضيتين الآتيتين.

١. لا يزال العامل السياسي من اكثر العوامل تأثيراً في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بالاتجاه السلبي.

٢. لا يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والاتحاد النقدي دون وجود ارادة حقيقية لجميع الأطراف العربية.

اسلوب البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن بالاعتماد على البيانات المتاحة عن مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول العربية.

خطة البحث

وقد اقتضت الضرورة تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول لتحليل نظرية التكامل الاقتصادي ، اما المبحث الثاني فقد تناول مؤشرات الاستثمار والتجارة العربية البينية ، اما المبحث الثالث فقد تناول مؤشرات الاتحاد النقدي العربي.

وقد اختتمنا هذا البحث بعدد من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بعد الدراسة المعمقة لمحتوى البحث، كما تقدمنا بعدد من التوصيات التي نرى انها ضرورية لتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الاول

التكامل الاقتصادي (تحليل النظري)

اولاً: تعريف التكامل الاقتصادي

على الرغم من حداثة فكرة التكامل الاقتصادي (Economic Integration) التي برزت بعدها ظاهرة دولية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها أصبحت من المفاهيم الأساسية واسعة الانتشار في الوقت الحاضر ، وتتباين مفاهيم التكامل الاقتصادي باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية، هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي ، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام الى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم او المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في اقامة شكل او آخر من اشكال التكامل الاقتصادي لذلك نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملية وهم.

((بيلا بلاسا)) B.Balassa يعرف التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وحالة في آن واحد ، فهو عملية لانه ينطوي على التدابير والاجراءات والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية كالغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى مجموعة الدول المختلفة ، وهو حالة ، لانه يعمل على الغاء امور التفرقة بين اقتصاديات الدول الاطراف وينقلها من حالة تفرقة وتمايز الى حالة التحام وانسجام (1) " .

اما "جان تينبرجن" J.Tinbergen فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه اجراء مخطط ومدروس لخلق بناء اقتصادي جديد اكثر قوة وصلابة ، بحيث تزول فيه القيود الكمركية كافة وغير الكمركية تجاه حركة السلع وعوامل الانتاج ، وإيجاد المؤسسات والوسائل الخاصة بتنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية التي تؤدي جميعها الى التكامل الاقتصادي^(٢).

وإذا انتقلنا الى المفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على النحو الذي حدده "جونار ميردال" J. Myrdal ، فنجده يؤكد على أهمية تحرير حركة السلع وعناصر الانتاج كإجراء معين لتحقيق التكامل الاقتصادي في اعلى مراحل^(٣). واستكمالاً للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ، فاننا نجد ان "ماجلوب" F. Machlup يرى ان التعريف الاكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف الى فكرة التكامل الاقتصادي التام التي تنطوي على الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفاء للعمل^(٤).

ثانياً: نظريات التكامل الاقتصادي

١- نظرية بيلا بلاسا

يعد بيلا بلاسا Bela Balasa من اكثر الاقتصاديين شهرةً في كتاباته في مجال التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية، واصبح كتابه عن التكامل الاقتصادي الصادر عام ١٩٦١ والموسوم بـ (نظرية الاتحاد الكمركي) الحجر الاساس للدراسات النظرية والتطبيقية، إذ اتخذت معظم التكتلات الاقتصادية الدولية نظرية بيلا بلاسا منهجاً في التطبيق وخاصة ما يتعلق بمراحل التكامل الاقتصادي والتي تتضمن الآتي:

١- منطقة التجارة الحرة: تتضمن هذه المرحلة اتفاق الدول الاعضاء على الغاء جميع التعريفات الكمركية وغير الكمركية على حركة السلع بينها مع احتفاظ كل دولة بالنظام الكمركي الخاص بها تجاه الدول الاخرى غير الاعضاء .

٢- الاتحاد الكمركي: يتم الاتفاق بين الدول الاعضاء على وضع تعريفه كمركية موحدة تجاه الدول غير الاعضاء .

٣- السوق المشتركة: الاتفاق على حركة عوامل الانتاج (العمل ورأس المال) بين الدول الاعضاء .

٤- الاتحاد النقدي: يتم انشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة، وتكون من صلاحياتها مسؤولية وضع السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية.

٥- الاتحاد الاقتصادي التام: تتضمن هذه المرحلة توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، وتكوين سلطة فوق الوطنية لمعالجة الازمات وتتمتع بصلاحيه اتخاذ القرارات الملزمة لجميع الدول الاعضاء^(٥) .

٢- النظريات الحديثة (جاكوب فاينر)

يُعد جاكوب فاينر "Jacob Viner" (1892-1970) ، أستاذ الاقتصاد الكندي في جامعة شيكاغو اول من قدم تحليلاً علمياً عن قضية الاتحاد الكمركي عام (1950) إذ فرّق بين عملية خلق التجارة وعملية تحويل التجارة كما ان مساهمة "Viner" كانت مقدمة لاقتصادات الرفاهية وفضلاً عن نظرية التجارة بعامة ونظرية الاتحاد الكمركي بخاصة "Customs Union Theory"^(١) ، ويمثل الاتحاد الكمركي اساساً لنظرية للتكامل الاقتصادي وهو ما ينطبق على باقي صور التكامل والتحليلات النظرية عن الاتحاد الكمركي والتي مر عليها قرابة ثلاثة عقود ونصف ، ومع ان بعض الجوانب قد تناولت كتابات البعض مثل اوغستن كورنو "Augustin Cournot" وكنت ويكسل "Kunt Wicksell" قبل ذلك ، فانه لم يظهر تحليلاً نظرياً مترابطاً عن القضايا التي يشتمل عليها الاتحاد

الكمركي حتى عام (1950) حين ظهرت في وقت واحد كتابات موريس باي "Maurice Bye" وهربرت كيرش "Herbert Giersh" وجاكوب فاينر "Jacob Viner" وقد قام هؤلاء بدراسة تأثير الاتحاد الكمركي في تدفق التجارة من خلال دراسة الآثار السكونية والحركية له.

أ- الآثار السكونية

تتوقف هذه الآثار قصيرة الاجل على عاملين مهمين هما أثر خلق التجارة "Trade Creation Effect" وأثر تحويل التجارة "Trade Diversion Effect".

١- أثر خلق التجارة : يراد به الأثر النافع من الاتحاد الكمركي وذلك بنقل انتاج السلع من مصدر عالي التكلفة الى مصدر اقل تكلفة من احد الاعضاء اي نقل الانتاج من البلد ذي التكلفة الاعلى الى بلد ذي التكلفة الاقل والاقتراب او التظابق مع التوزيع الامثل للانتاج في ظل حرية التجارة^(٧).

٢- أثر تحويل التجارة

المقصود بأثر تحويل التجارة الناشيء عن الاتحاد الكمركي هو الأثر الناتج عن انتقال الانتاج من دولة غير عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة الى دولة عضو على الرغم من ان هذه الدولة الاخيرة العضو تتميز بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة ، ويترتب على اعادة توزيع الموارد على هذا الشكل الابتعاد عن التخصص الامثل للموارد الاقتصادية وانخفاض الرفاهية الاقتصادية.

وفقاً لـ "Viner" قد يحدث هذا الأثر عندما تستبدل إستيرادات اقل تكلفة من خارج الاتحاد الكمركي باستيرادات اعلى تكلفة من عضو بالاتحاد وهذا ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الاعضاء ، وهذا الاثر يخفض الرفاهية لانه ينقل الانتاج من منتجين اكثر كفاءة خارج الاتحاد الكمركي الى منتجين اقل

كفاءة داخل الاتحاد الكمركي وبذلك فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الانتاج بعيداً عن الميزة النسبية^(٨).

ب- الاثار الحركية

يعد (Balassa) ربما اول من ادخل من أي وقت مضى مفهوم الاثار الحركية للاتحاد الكمركي والتي تتمثل في:

١- التأثير في المنافسة :

إن الوصول الى الاتحاد الكمركي يوسع السوق بالمقارنة مع التجارة المحمية إذ تظهر أشكال جديدة من المنافسة وتؤدي الزيادة في المنافسة بين شركات الاعمال الى جعل المتغيرات الاقتصادية فعالة بقدر الامكان من اجل الحصول على حصة سوقية جديدة

٢- وفورات الحجم:

ان قيام الاتحاد الكمركي يؤدي الى خلق سوق واسعة ويحفز الشركات على زيادة انتاجها وانخفاض تكاليف انتاجها وتحقيق كفاءة اعلى من خلال استغلال الطاقة الانتاجية الكاملة للمصنع ويتضح مما سبق ان حجم السوق يعد العامل الحاسم في الوصول الى وفورات الحجم.

٣- التأثيرات في تكوين رأس المال والاستثمار

يمكن للاتحاد الكمركي ان يعزز الاستثمار من المستثمرين الخارجيين وان يوفر حافزاً للنمو الاقتصادي وتتجذب الاستثمارات الى القطاعات الاكثر انتاجية وتتافسية والقادرة على البقاء على قيد الحياة في السوق.

٤- الاثار في التقدم التقني (الابتكارات).

الاتحاد الكمركي يؤدي الى تحسين الابتكارات التقنية والتقدم من خلال برامج البحث والتطوير.

٥- الأثار في معدلات التبادل التجاري

تتحسن معدلات التبادل التجاري في البلدان الاعضاء لان بإمكانها ان تتمتع بقدر اكبر من المساومة^(٩).

٣- نظريات التكامل النقدي (منطقة العملة المثلى)

أ- مفهوم منطقة العملة المثلى

يعرف "Grubel" منطقة العملة المثلى بأنها اقليم ذي عملة واحدة او عدة عملات تكون قيمتها النسبية ثابتة بشكل دائم ولكن تحدد قيمتها الخارجية المشتركة في اسواق خالية من التدخل الرسمي ،وقد تكون احدي هذه العمليات هي تشغيل آلية ربط اسعار الصرف التي تنقل بشكل مباشر وتلقائي اختلافات المدفوعات الدولية الى عرض النقود ودخلها واسعارها في المنطقة كما هو مبين في معيار الذهب التقليدي ،ويجب ان تضمن اتفاقيات المدفوعات الدولية تصحيح الاختلالات في المدفوعات داخل الاتحادات في المدى الطويل ، اما من خلال الإيرادات التلقائية او التقديرية وتعديلات الاسعار ، وفقاً لهذا التعريف والوصف التحليلي لمنطقة العملة لدولتين ذات سيادة وذات اسعار صرف مرنة ترغب في تكوين عملة، ويجب على المنطقة ان تسلم بعض السيادة في وضع السياسات النقدية والمالية الكاملة الى وكالة فوق وطنية^(١٠)، ويعتمد نجاح الاتحاد النقدي على ما اذا كانت البلدان التي تشكل الاتحاد هي "منطقة العملة المثلى" ، وهي نظرية وضعها الاقتصادي روبرت مانديل(1961)"Mundell"، وفقاً لمانديل، سوف توجد منطقة العملة المثلى عندما يكون لدى البلدان المكونة لها:

١- درجة عالية من التكامل التجاري بينهما

٢- التكامل بين اقتصادياتها

٣- الدورات التجارية التي تتزامن الى حد كبير واليات للتعامل مع الصدمات الاقتصادية غير المتناظرة^(١١).

ب-تطور نظرية العملة المثلى (نظرية التكاليف والمنافع)

ما يؤخذ على المنهج التقليدي هو انه يعتمد على معيار واحد ويركز على مفهوم الخسائر فقط، لذلك نشأ أسلوب يقوم على فكرة الموازنة بين تكاليف ومنافع الدخول الى منطقة العملة المثلى ، وهذا ما فعله (Wood)، الذي يرى تبني منطقة العملة المثلى متى ما زادت منافعها على تكاليفها.

أولاً: المنافع

ينبغي أن نميز بين نوعين من المنافع لاتحاد العملة، المنافع التي يمكن أن تتحقق بمجرد تأسيس الاتحاد والمنافع ذات الطبيعة الدينامية والتي قد لا تظهر إلا على المدى الطويل ، وهي كما يأتي:

أ- زيادة مستوى الدخل : إحدى مزيات التكامل النقدي أثره الايجابي في مستوى رفاهية دول اتحاد العملة مما يعني رفع مستويات دخولها التي تتكون أساساً من عنصر العمل ورأس المال والتقنية، وفي هذا الشأن يرى (Grubel) أن إنتاجية هذه العوامل تتأثر بشدة بالتكامل النقدي وذلك بعد ربط أسعار صرف عملات الدول الأعضاء ويكون المنتج في وضع يسمح له بالتعامل مع المنطقة بأكملها كأنها سوق واحدة، فالزيادة في حجم الإنتاج يترتب عليها تحقيق وفورات الحجم الداخلية مما قد يؤدي إلى زيادة التخصص والتبادل فضلاً عن تحقيق مكاسب من الإنتاج والاستهلاك.

ب- الوفورات الناشئة عن الاحتياطات الدولية : يؤدي إنشاء الاتحاد النقدي إلى تحقيق وفورات فحواها تخفيض الاحتياطات الأجنبية وتجميع احتياطات في المنطقة المثلى فضلاً عن ذلك لن تكون هناك حاجة إلى النقد الأجنبي لتمويل التجارة البينية ومن ثم فان الدول الأعضاء سيكون لديها المزيد من الموارد تحت تصرفها ،والتي بدورها تولّد العديد من المكاسب.

ج- منافع التكامل المالي: تفترض معظم أدبيات منطقة العملة الموحدة والتكامل النقدي اندماج الأسواق المالية بين الدول الأعضاء الأمر الذي يؤكد (Ingram)

إذ يرى أن التكامل المالي هو عامل من عوامل نجاح المنطقة المثلى، وفي هذا الإطار تعددت وتنوعت المنافع المرتبطة بتحقيق التكامل المالي إذ يربط (Kennen) التكامل المالي الأمثل بكفاءة تخصيص الموارد المالية في الاتحاد النقدي ، ففي ظل تكامل أسواق رأس المال يصبح بإمكان أصحاب الثروات تحقيق مكاسب كبيرة لأنه سيكون هناك مجموعة اكبر من الأصول المتاحة لأي مستثمر ، والسماح لهم بتنوع محافظهم الاستثمارية .

د-منافع جميع المخاطر: يُعد التكامل النقدي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي إذ يتم تثبيت اسعار صرف عملات البلدان الاعضاء او ادخال عملة مشتركة واحدة تحل محل العملات وبالتالي يتم القضاء على المخاطر المرتبطة بتقلبات اسعار الصرف^(١٢).

ثانياً : التكاليف

أ- إن ما يقيد السياسات المالية المحلية: انها في ظل نظام سعر الصرف الثابت تكون جد فعالة في الاقتصادات المعزولة (ليست اعضاء في التكامل النقدي) ، وتكون محدودة الفعالية في الدول التي تنتمي الى منطقة نقدية معينة، لانها تكون مقيدة ضمن نطاق الاهداف العامة للمنطقة النقدية ككل.

ب-يمكن ان تؤدي حرية انتقال عناصر الانتاج داخل المنطقة النقدية الى ازدهار دول معينة وتراجع وتأزم دول اخرى.

ج- عدم تمكن الدول الاعضاء في المناطق النقدية من اختيار احسن توليفة من معدلات التضخم والبطالة التي تتوافق مع طبيعة اقتصادها ، وهذا لفقدانها سلطتها النقدية والمالية لاختيار التشكيلة المثلى من معدلات التضخم والبطالة ، مما يخلق ضغوطاً تضخمية تؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات لبعض الدول^(١٣) .

المبحث الثاني

مؤشرات الاستثمار والتجارة العربية البينية

اولاً: مؤشر التجارة العربية البينية

شهدت التجارة بين البلدان العربية تطوراً موازياً إلى حد ما لحركة تطور التجارة الخارجية العربية، إذ تميزت التجارة العربية البينية بالتركيز الشديد في كل من الصادرات والاستيرادات على مختلف السلع والخدمات، كما أن من خصائص الاقتصادات العربية أن انفتاحها على بعضها أقل من انفتاحها على العالم الخارجي على الرغم من الاتفاقيات الموقعة والتي كان الهدف منها رفع حجم ومستوى العلاقات الاقتصادية العربية والسبب في ذلك يعود إلى التشابه الكبير في الموارد والهياكل الإنتاجية، والجدول الآتي يوضح حجم التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي.

جدول (١): حجم التجارة العربية البينية للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) (مليار دولار)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٥	
٢٤٣.٩	٢٢٧.٢	٢٢٣.٤	١٨٧.٧	١٥٤.٩	٨٤.٠	التجارة العربية البينية
٢١١٨.٩	٢١٩٣.٣	٢١٢٦.٦	١٩٤٨.٤	١٥٥٩.٦	٨٧٣.٤	إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي
١١.٥١	١٠.٣٦	١٠.٥١	٩.٦٣	٩.٩٣	٩.٦١	التجارة البينية الى إجمالي التجارة العربية (%)

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٥).

من خلال الجدول (١) يتبين، أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن حجم التجارة العربية البينية على مستوى كل من الصادرات والاستيرادات قد تزايد بشكل مطرد خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٤) وهو ما يعني أن البلدان العربية تتقدم باتجاه تدعيم علاقاتها التجارية البينية وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها تحت لواء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ أن قيمة التجارة العربية البينية قد سجلت أعلى قيمة لها عام ٢٠١٤ بنحو (٢٤٣.٩) مليار دولار، إما أدنى قيمة لها فقد سجلت عام ٢٠٠٥ وبقيمة (٨٤.٠) مليار دولار، والملاحظ أيضاً أن حجم التجارة العربية البينية كان يزداد بمعدلات موجبة متذبذبة، ولا يمكن تفسير معدلات النمو الموجبة للتجارة البينية بزيادة قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية حسب، وإنما يرجع ذلك إلى زيادة حجم إجمالي التجارة العربية البينية والتي كانت تنمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو التجارة البينية، وبقيت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي ضئيلة، إذ تراوحت هذه النسب ما بين (٩%) إلى (١١%)، فأن التجارة البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تختلف كثيراً في مساراتها عن نمط التجارة البينية عامة، وهذا ما يدل على أن الاتفاق لم يؤت ثماره ولم يحقق الأهداف المرجوة منه خاصة زيادة حجم التجارة البينية، ويرجع ذلك إلى المشاكل البنوية التي تعاني منها الاقتصادات العربية خاصة محدودية القاعدة الإنتاجية فيها، وتمائل منتجاتها في بعض الأحيان، ومن ثم لم يؤد تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الكمركية بين الدول العربية إلى زيادة حجم ومستوى التجارة البينية.

ثانياً: مؤشر الاستثمارات العربية البينية

تُعد الاستثمارات العربية البينية مدخلاً أساسياً من مداخل التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الحالي، ومن هنا تبرز أهمية مدخل الاستثمارات البينية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية القطاعات الإنتاجية العربية ورفع مستوى إنتاجها، وخلق صناعات جديدة في الدول العربية.

وقد شهدت الدول العربية تطورات لافتة كمية ونوعية على صعيد الاستثمار العربي البيني في الاعوام القليلة الماضية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات البينية، فضلاً عن حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع الجغرافي لتلك التدفقات سواء الصادرة أو الواردة، تضاعفت تدفقات الاستثمارات البينية العربية خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١٤، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات البينية العربية خلال عام ٢٠٠٦ نحو (١٦٥٠٤) مليون دولار أي نسبة (٢٦.٤%) من إجمالي التدفقات وإلى (٢٠٠٦) مليون دولار أي نسبة (٤.٦%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم تذبذب الاستثمارات العربية البينية التي ترتبط في الأساس بالعائدات النفطية إلا أن هناك اتجاه نحو الانخفاض وذلك ناجم عن انخفاض السيولة في المصارف العربية من جهة وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول العربية وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٢): الأهمية النسبية للإستثمارات العربية البينية ونسبتها من الإستثمار الأجنبي المباشر للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٤) (ملايين الدولارات)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الإستثمارات العربية البينية
٢٠٠٦	٣٣٦٣	٦٨١٦	١٢٥٢٥	٢٢٥٩٩	٣٥٣٧٠	٢٠٦٦٠	١٦٥٠٤	الإستثمارات العربية البينية (%) من التدفقات
٤.٦	٧.١	١٥.٩	١٨.٣	٢٩.٦	٣٦.٦	٢٥.٥	٢٦.٤	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية أعداد مختلفة لسنوات ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٥.

المبحث الثالث

مؤشرات الاتحاد النقدي العربي

أ- معايير دول الإتحاد الاوربي في التكامل النقدي

حددت معاهدة ماستريخت الموقعة سنة ١٩٩٢ والتي دخلت حيز التنفيذ في (١) نوفمبر ١٩٩٣، الشروط التي يجب استيفائها من جانب الدولة الراغبة في الانضمام الى الوحدة النقدية حرصاً على قوة هذه العملة ، كما تم وضع معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانضمام^(٤)، لقد تأثرت معايير معاهدة ماستريخت بالأوضاع الاقتصادية الأوربية في بداية التسعينات ، وقد تركزت هذه المعايير بالنقاط الآتية:

١- معيار استقرار الأسعار "معدل التضخم"

بينت معاهدة ماستريخت شرط التقارب المؤهل للدول المعنية بالانضمام الى الوحدة النقدية الأوربية من حيث معدلات التضخم التي يجب ان تقترب من المعدلات التي حققتها إقتصادات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على التحكم في المعدلات المرتفعة للتضخم أي عدم تجاوزه في الدول المعنية (1.5%) مقارنةً بأقل ثلاثة بلدان داخلية في الاتحاد، ويهدف هذا المعيار أساساً الى ما يأتي:

أ- أن يكون عائد الاستثمارات المباشرة في المشروعات الأوربية اكبر من العائد المتحقق عن الادخار المصرفي بهدف ضمان التمويل للأنشطة الاستثمارية .

ب- ان يكون هناك مجال تمويل مستقر سواء من تدفقات داخلية أوربية أو من تدفقات خارجية.

٢- نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للميزانية في الدولة حدود (3%) من ناتجها المحلي الإجمالي ووفقاً لهذا المعيار فإنه لا يمكن للدول الأعضاء في منطقة اليورو بالتوسع في الإنفاق غير المسوّغ، الذي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة ومن ثم فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة من دول المجموعة لزيادة إنفاقها هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي

لها، ويهدف هذا المعيار إلى تقوية النظام المالي للدولة من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد ومنع ومحاربة التهرب الضريبي.

٣- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

نصت الاتفاقية على أن لا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة الى إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي للدول المنظمة للاتحاد النقدي عن (60%) في العام السابق، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقرب من القيمة المحددة (60%) بسرعة مرضية ويحتل المعيار المالي المرتبة الأولى من حيث الأهمية لان الموازنة العامة تلعب دوراً مهماً في الحياة اليومية للأفراد، وفي الأنشطة الاقتصادية للشركات.

٤- سعر الصرف

يجب الحفاظ على سعر الصرف ضمن آلية سعر صرف النظام النقدي الاوروبي (European Monetary System (EMS) من دون تخفيض قيمة العملة، لمدة سنتين على الاقل قبل الانضمام الى الاتحاد النقدي الاوربي ، وهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات معدلات الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد ، وتأثير هذه التقلبات في أداء الشركات ، وحركة رؤوس الاموال بين الدول الأعضاء .

٥- معيار اسعار الفائدة:

إن تقارب معدلات الفائدة خلال مدة سنة قبل الاختبار يعني ان البلد العضو قد حصل على معدل فائدة اسمي طويل الأجل لا يزيد على اكثر من (2%) مقارنة بمتوسط هذا المعدل في ثلاثة دول من الاتحاد التي تتمتع بأكثر المعدلات استقراراً ، إذ يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة او ما يشبهها ، وقد اعتمد نسبة (7.8%) كحد أقصى لمعدل الفائدة^(١٥).

ب-التكامل النقدي العربي وفقاً لشروط اتفاقية ماستريخت

تعد المعايير التي ذكرت سابقاً حول مدى إمكانية أن تمثل المنطقة العربية منطقة مثلى للاستفادة منها في إقامة اتحاد نقدي موحد. لا بد هنا من التطرق إلى معايير اتفاقية ماستريخت التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في إصدار اليورو وتطبيق

هذه المعايير على الدول العربية ومدى توافرها فيها لإكمال مشروع إقامة الاتحاد النقدي العربي، ومن هذه المعايير ما يأتي:

١- معيار التضخم

يلاحظ من الجدول (٣) انخفاض معدلات التضخم في معظم الدول العربية في عام ٢٠١٤، إذ استطاعت هذه الدول التحكم في معدلات التضخم، يرجع ذلك لأسباب عدة على رأسها مواصلة انخفاض أسعار السلع الغذائية وعدد من السلع الأولية على غرار النفط في الأسواق الدولية فضلاً عن ارتفاع قيمة صرف الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى انخفاض في كلفة الاستيرادات المسعرة بتلك العملات، وقد بلغ أدنى معدل للتضخم في البحرين نحو (٢.٠%) عام ٢٠٠٦ بينما بلغ أعلى معدل للتضخم (٣.٣%) عام ٢٠١٣، أما الكويت فقد تراوحت معدلات التضخم بين أعلى مستوى لها والبالغ (١٠.٦%) عام ٢٠٠٨ وبين أدنى مستوى لها (٢.٦%) عام ٢٠١٣، أما في سورية فقد بلغ أعلى معدل التضخم عام ٢٠١٣ والبالغ (٨٧.٧%) وبدأ بالانخفاض عام ٢٠١٤ فبلغ (٢٤.٣%) نتيجة الأوضاع التي تشهدها البلاد

من خلال هذا المعيار نلاحظ أن الدول العربية استطاعت أن تحقق معدلات تضخم منخفضة بعد عام ٢٠١٣ والرجوع إلى المعدلات الطبيعية ويعد تحقيق هذا المعيار هو الأهم من بين معايير التقارب نظراً لدوره في مساعدة السياسة النقدية على توجيه أدواتها بطريقة متجانسة إلى الأعضاء من دون تأثيرات سلبية في البعض، وبعمامة يمكن القول أن الدول العربية تتشابه في الضغوط التضخمية حتى وأن اختلفت في نسبة تلك الضغوط.

وعلى الرغم من أن معيار التضخم قد تجاوز (١.٥%) في عدد من الدول العربية للاعوام (٢٠١٣-٢٠١٤) مقارنة بالدول الأقل تضخماً (الأردن والأمارات والبحرين والسعودية والعراق وعمان والكويت ولبنان وليبيا والمغرب)، إلا أن ذلك لا يشكل عائقاً في تشكيل الاتحاد النقدي، وذلك لقدرة تلك الدول على مواجهة مشكلة التضخم والتقارب في مستويات الأسعار من خلال التنسيق في سياساتها المالية والنقدية.

جدول (٣)

معدلات التضخم في الدول العربية للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) (نسبة مئوية)

جدول (3): معدلات التضخم في الدول العربية للمدة (2005 - 2014) (نسبة مئوية)

السنوات الدول	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الأردن	2.9	4.8	4.8	4.4	5.0	(0.7)	13.9	4.7	6.3	3.5
الإمارات	2.2	1.1	0.7	0.9	0.9	1.6	12.3	11.1	9.3	6.2
البحرين	2.7	3.3	2.8	(0.4)	2.0	2.8	3.5	3.3	2.0	2.6
تونس	4.9	5.8	5.6	3.6	4.4	3.7	5.0	3.2	4.5	2.0
الجزائر	3.9	4.1	8.9	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	1.6
جيبوتي	3.0	2.5	3.7	5.1	4.0	6.0	8.1	5.0	3.5	3.1
السعودية	2.7	3.5	2.9	3.7	3.8	5.1	9.9	4.1	2.2	0.7
السودان	36.9	36.5	35.6	18.1	13.0	11.2	14.9	8.1	6.5	9.9
سورية	24.3	87.7	37.4	4.8	4.4	2.8	15.2	4.5	10.0	7.8
العراق	2.2	1.9	6.1	5.6	2.4	(2.8)	2.7	30.8	53.2	37.0
عمان	1.0	1.3	2.9	4.1	3.2	3.5	12.6	5.9	3.4	1.9
قطر	3.0	3.1	1.9	1.9	(2.4)	(4.9)	15.2	13.8	11.8	8.8
الكويت	2.9	2.6	2.9	4.8	4.0	4.0	10.6	5.5	3.0	4.1
لبنان	1.7	5.7	6.4	5.1	4.0	1.2	10.0	6.7	5.6	0.0
ليبيا	2.4	2.6	6.1	15.5	2.5	2.4	10.4	6.7	3.3	2.0
مصر	10.1	9.5	7.3	10.5	11.3	11.8	17.1	9.5	7.7	4.8
المغرب	0.4	1.9	1.3	0.9	1.0	2.8	3.9	2.0	3.3	1.0
موريتانيا	3.5	4.1	4.9	5.6	6.3	2.2	7.3	7.3	6.2	12.1
اليمن	8.0	11.0	10.1	19.3	11.1	5.4	19.0	7.9	18.4	11.4

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الاسكوا، نيويورك، نشرات مختلفة للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٦؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ٢٠١٠، ص.٢٣

٢-استقرار أسعار الصرف

إن تحقيق الاستقرار في معدلات الصرف بين العملات الوطنية يتطلب توافر شروط معينة منها تنسيق السياسات الاقتصادية وخاصة المالية والنقدية، وتحقيق درجة كافية من حركة عوامل الانتاج بما فيها حركة العمل، ورأس المال، وقد انتهجت دول الاتحاد الأوربي هذه الطريقة قبل اتخاذ القرار بتثبيت معدلات الصرف بين عملاتها الوطنية استنادا إلى ما جاء به تقرير ويرنر^(١٦).

أما بالنسبة للدول العربية فأن الوضع يختلف، إذ أن تشابه سياساتها المالية والنقدية إلى حد ما وعدم وجود قيود على حركة انتقال رؤوس الأموال، ووجود قواعد تثبيت متقاربة لعملاتها الوطنية يجعل الشروط السابقة لتثبيت معدلات الصرف بين العملات الوطنية متوافرة ضمناً، وهذا يعني أنها تستطيع الدخول مباشرة في إجراءات تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية خاصة أن معظم عملات الدول العربية مرتبطة بالدولار (السعودية والأمارات والبحرين وقطر وعمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي).

ويلاحظ من الجدول (٤) استقرار معدلات الصرف لمعظم الدول العربية خلال المدة المدروسة باستثناء مصر والسودان، إذ شهدت معدلات الصرف لهذه الدول تغيرات طفيفة خلال عام ٢٠١٤ يمكن معالجتها باتخاذ مجموعة من الاجراءات في السياسات النقدية والمالية.

جدول (٤)

معدلات الصرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (٢٠٠٥ - ٢٠١٤)

جدول (4): معدلات الصرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (2005-2014)

الدول	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الأردن	0.71	0.71	0.71	0.71	0.71	0.71	0.71	0.71	0.71	0.71
الإمارات	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67
البحرين	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38
تونس	1.70	1.63	1.56	1.41	1.43	1.35	1.23	1.28	1.33	1.30
الجزائر	80.58	79.37	77.54	72.94	74.39	72.65	64.58	69.29	72.65	73.28
جيبوتي	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7
	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
السعودية	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75
السودان	5.97	2.74	3.44	2.62	2.32	2.33	2.09	2.02	2.17	2.44
سورية	-	-	-	48.34	46.50	46.71	46.5	49.99	52.00	55.36
العراق	1166.00	1166.00	1166.17	1170.00	1170.00	1170.00	1193.1	1254.57	1467.42	1472.00
عمان	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38
قطر	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64
الكويت	0.28	0.28	0.28	0.28	0.29	0.29	0.27	0.28	0.29	0.29
لبنان	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5
ليبيا	1.27	1.27	1.26	1.22	1.27	1.25	1.22	1.26	1.31	1.32
مصر	7.08	6.87	6.06	5.93	5.62	5.54	5.54	5.64	5.74	5.79
المغرب	8.41	8.41	8.63	8.09	8.42	8.06	7.75	8.19	8.8	8.87
موريتانيا	300.0	300.0	296.6	281.1	275.3	261.9	252.8	268.6	268.6	265.5
	0	0	2	2	0	7	3	0	0	3
اليمن	214.8	214.8	214.3	213.8	219.5	202.8	199.7	198.9	197.0	191.5
	9	9	5		9	4	6	5	5	1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، الملحق (١١/٩) للسنوات

٢٠٠٩، ٢٠١٥ ص ٣٧١ على التوالي

٣- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على أساس أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمرارية القيام بذلك.

ويلاحظ من الجدول (٥)، أنخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من (١.٨%) في عام ٢٠١٢ إلى (١.٦%) في عام ٢٠١٣ إلى (١.٤%) في عام ٢٠١٤ مسجلة النسبة الأقل بين الدول العربية المقترضة وتراجعت هذه النسبة في عمان من (٤.٩%) إلى (٤.٨%)، وفي مصر من (١٦.٩%) إلى (١٤.٤%)، وفي اليمن من (٢٠.٩%) إلى (١٧.١%) وفي السودان من (٦١.٤%) إلى (٥٤.٨%) إلى (٥٥.٧%) وفي موريتانيا من (١٠٢.٥%) إلى (٧٥.٧%) خلال عامين ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤.

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ في بقية الدول العربية المقترضة، والتي جاء في بعضها نتيجة النمو الكبير في حجم المديونية الخارجية أو للظروف السياسية الإقليمية الصعبة التي أثرت على وتيرة النشاط الاقتصادي فيها.

وعند الأخذ بمعيار دول الاتحاد الأوروبي التي تفترض أن لا تتجاوز (٦٠%) أو تتجه نحو الانخفاض وتقرب من القيمة المحددة (٦٠%)، يتبين لنا أنها تجاوزت هذه النسبة في موريتانيا ولبنان والسودان، فعلى الدول العربية أن تعالجها عن طريق فرض الضرائب وتقدر النفقات العامة المدنية والعسكرية لغرض أن تعالج العجز في ميزانياتها باتباع سياسة اقتصادية رشيدة وتنويع مصادر الإيرادات.

جدول (٥)

نسبة إجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة
(٢٠٠٥-٢٠١٤) (نسبة مئوية)

جدول (5): نسبة اجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي
للمدة (2005-2014) (نسبة مئوية)

السنوات الدول	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الأردن	31.5	30.3	22.4	21.9	24.5	23.8	24.1	43.5	49.9	56.6
تونس	59.3	55.8	54.5	51.5	48.9	48.1	48.8	49.5	52.6	58.9
الجزائر	1.4	1.6	1.8	2.2	3.4	3.9	3.3	4.2	4.8	16.7
جيبوتي	22.7	48.5	53.9	54.7	56.1	59.3	59.0	52.0	55.5	59.8
السودان	54.8	61.4	59.5	55.7	52.6	56.2	54.9	56.3	62.6	76.8
سورية	-	-	-	-	7.4	8.9	10.9	14.0	16.4	19.4
عمان	4.8	4.9	4.6	4.8	5.0	14.5	11.4	14.2	13.1	13.0
لبنان	66.5	64.7	54.7	51.5	52.8	62.6	70.4	83.6	89.3	86.3
مصر	14.4	16.9	14.8	14.3	16.0	17.7	19.8	25.2	27.0	33.2
المغرب	28.5	27.8	26.2	22.2	22.9	21.4	18.5	21.0	20.9	21.0
موريتانيا	75.7	102.5	103.4	89.2	91.4	98.7	74.1	96.0	94.1	178.7
اليمن	17.1	20.9	22.6	18.7	19.6	20.0	19.0	22.5	24.0	27.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، الملحق (٨/٩) للسنوات ٢٠١٥،

٢٠١٠، ص ٤٠٤، ص ٥٠٤ على التوالي

٤- العجز أو الفائض في الميزانية العمومية

تعتمد الدول العربية المصدرة للنفط بالدرجة الأساس على عائدات النفط مصدراً رئيساً لتمويل الميزانية العمومية، وهذه الإيرادات معرضة للتقلبات المستمرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط ويظهر ذلك واضحاً من الجدول (٦) إذ كان الارتفاع في أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ قد أتاح لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط تقليل العجز في ميزانيات هذه الدول، وبفضل ارتفاع معدل الصرف للدولار مقابل العملات الدولية الرئيسية خلال عام ٢٠٠٥ الذي شكل دعماً قوياً لاقتصادات هذه الدول، وتكررت هذه الحالة في عام ٢٠٠٨، إذا كانت الأسباب نفسها التي حدثت في عام ٢٠٠٥ مما ساعد على ارتفاع الفائض في الميزانيات العمومية لهذه الدول فقد ارتفعت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول العربية المصدرة للنفط في عام ٢٠٠٨ باستثناء الإمارات وقطر والعراق وعمان التي بقيت النسب فيها مستقرة مقارنة مع عام ٢٠٠٧، أما في عام ٢٠١٤، تراجع عجز الميزانيات العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن إذ بلغت نحو (٢.٣%) عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ البالغ (٥.٥%)، وتونس بلغت نسبة (٣.٥%)، والسودان (١.١%)، ولبنان (٦.١%)، ومصر (١٢.٥%)، والمغرب (٥.٠%)، واليمن بلغت نسبة (٦.٣%) مقارنة مع عام ٢٠١٣، إلا أن وضع الميزانيات العمومية قد تراجع في عام ٢٠١٤ في كل من موريتانيا من (١.٢%) عام ٢٠١٣ إلى (١١.٩%) عام ٢٠١٤، وجيبوتي بلغت نسبة (١.٢%) عام ٢٠١٣ إلى (١١.٨%) عام ٢٠١٤.

إن القراءة الدقيقة للجدول (٦) توضح أن الميزانيات العمومية للدول العربية المصدرة للنفط غير مستقرة خلال مدة الدراسة، وذلك نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار النفط الذي يعد المصدر الأساس لتمويل ميزانيات هذه الدول، وعليه فإن المعيار الذي اعتمده دول الاتحاد الأوروبي بأن لا تتجاوز العجز في الميزانية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ (٣%) لم يتحقق في الدول العربية إلا في عام ٢٠٠٨ باستثناء الأردن ولبنان وموريتانيا واليمن، وعليه فإن على الدول العربية ان تعالج هذا العجز في ميزانياتها بإتباع سياسة اقتصادية رشيدة أساسها تنويع مصادر الإيرادات، والتقليل من الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل الميزانية.

جدول (٦)

العجز والفائض في الميزانيات العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤) (نسبة مئوية)

جدول (6): العجز والفائض في الميزانيات العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للمدة (2014 - 2005) (نسبة مئوية)

السنوات الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	(5.3)	(4.3)	(5.1)	(4.6)	(8.9)	(5.4)	(6.6)	(8.1)	(5.5)	(2.3)
الإمارات	7.9	11.4	9.1	6.0	2.7	(4.6)	1.2	1.4	2.3	4.4
البحرين	2.1	(0.1)	3.2	5.7	(5.4)	(4.7)	(0.3)	(2.0)	(3.3)	(3.6)
تونس	(2.4)	(1.5)	(1.8)	(1.0)	(3.0)	(1.0)	(2.9)	(2.5)	(4.4)	(3.5)
الجزائر	11.9	13.5	4.8	7.3	(10.6)	(1.8)	(1.3)	(5.0)	(1.4)	(6.3)
جيبوتي	(2.1)	(2.2)	(2.6)	1.3	6.4	(1.8)	(0.4)	(5.3)	1.2	(11.8)
السعودية	18.4	21.0	12.2	32.6	2.2	4.4	11.6	13.6	7.9	2.4
السودان	(2.1)	(3.2)	(2.5)	(2.7)	(0.6)	(3.8)	(4.9)	(3.7)	(1.6)	(1.1)
سورية	(5.0)	(3.5)	(3.0)	(2.5)	(4.6)	-	-	-	-	-
العراق	26.0	13.4	19.7	15.8	5.3	0.0	16.3	6.8	(2.3)	22.7
عمان	2.5	0.3	0.3	0.3	(0.1)	(0.2)	(0.4)	(0.3)	(0.3)	(1.1)
قطر	9.0	5.3	11.2	8.9	9.0	6.1	8.7	13.8	14.3	12.2
الكويت	11.1	23.2	16.0	23.3	8.7	19.5	12.4	27.2	25.5	27.2
لبنان	(8.9)	(12.5)	(12.2)	(11.1)	(2.0)	(8.7)	(5.9)	(9.3)	(9.3)	(6.1)
ليبيا	25.3	35.3	26.2	26.7	8.6	7.5	(14.6)	24.2	(19.0)	(72.6)
مصر	(9.6)	(8.2)	(7.3)	(6.8)	(6.9)	(8.1)	(9.8)	(10.6)	(13.7)	(12.5)
المغرب	(5.0)	(1.2)	1.3	1.6	(2.4)	(3.9)	(4.5)	(7.3)	(6.3)	(5.0)
موريتانيا	(7.3)	35.9	(1.7)	(6.9)	(3.6)	(1.9)	0.5	2.8	(1.2)	(11.9)
اليمن	(1.6)	0.7	(5.9)	(3.7)	(9.3)	(6.6)	(6.3)	(5.4)	(8.3)	(6.3)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ملحقان (٦/٦) و (١٥/٦)،

للسنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٥، ٣٧٢، ص ٤٦٠ على التوالي

ملاحظة: القيم بين الأقواس تشير إلى العجز في الميزانية

٥- معدلات الفائدة

تتولى معظم المصارف المركزية في الدول العربية إدارة معدل الفائدة من أجل التحكم في حجم السيولة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية، ومنها زيادة النمو الاقتصادي، ومعالجة البطالة، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، ومن الجدول (٧) نلاحظ تقارب اتجاهات حركة معدلات الفائدة في الدول العربية، إذ شهدت معدلات الفائدة انخفاضاً متواصلاً خلال مدة الدراسة في بعض الدول العربية، ففي الإمارات العربية المتحدة انخفض معدل الفائدة من (٥.٣%) عام ٢٠٠٥ إلى (٢.١%) عام ٢٠١٠ ثم إلى (١.٠%) عام ٢٠١٤، وبلغ معدل الفائدة في البحرين عام ٢٠٠٥ ما نسبته (٣.١%) وارتفعت هذه النسبة إلى (٤.٥%) عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت حتى وصلت إلى ما نسبته (١.٠%) عام ٢٠١٤، كذلك شهدت بقية دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً بعد عام ٢٠١٠، أما في الأردن ارتفع معدل الفائدة من (٢.٩%) عام ٢٠٠٥ إلى (٥.٥%) عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ما نسبته (٣.٨%) عام ٢٠١٢، ثم بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة إلى (٤.٥%) عام ٢٠١٤، إذ نلاحظ من الجدول (١٠) أن معدلات الفائدة في معظم الدول العربية شهدت منذ عام ٢٠٠٨ تخفيضات ووصلت معدلات الفائدة على ضوءها إلى مستويات متدنية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، كما أن التغييرات في معدلات الفائدة الرسمية لم تسجل أثراً ملموساً في معدلات الصرف في الدول العربية نظراً لانتهاج هذه الدول سياسة تثبيت عملاتها مقابل الدولار. وعند الأخذ بمعيار دول الاتحاد الأوربي التي تقترض أن لا يتجاوز معدل الفائدة (٢%) عن متوسط معدل الفائدة في دول الاتحاد الاوربي، نلاحظ أن معدل الفائدة في بعض الدول العربية قد تجاوز (٢%) من متوسط معدلات الفائدة في معظم الدول العربية كما هو موضح في عام ٢٠١٤، وعليه فإن على الدول العربية أن تعالج هذه النسب من خلال تنسيق السياسات النقدية بين الدول العربية.

جدول (٧)

معدلات الفائدة في الدول العربية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤)

جدول (7): معدلات الفائدة في الدول العربية للمدة (2005-2014)

السنوات الدول	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الأردن	4.5	4.8	3.8	3.4	3.5	4.9	5.5	5.4	4.6	2.9
الإمارات	1.0	1.0	1.0	1.0	2.1	2.8	2.1	4.8	5.1	5.3
البحرين	1.0	1.0	1.0	1.0	1.2	1.6	1.6	4.5	4.4	3.1
الجزائر	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.9
جيبوتي	1.2	1.9	3.1	2.3	1.6	1.6	2.1	4.7	0.5	0.8
السعودية	2.0	2.0	2.0	2.0	0.8	1.3	2.6	4.8	5.0	2.0
سورية	-	-	-	-	6.2	6.3	8.1	8.4	9.0	9.0
العراق	5.2	5.7	5.9	5.9	6.1	7.8	10.5	10.4	6.6	6.6
عمان	2.0	2.4	2.6	2.8	3.4	4.1	4.5	4.1	4.0	3.3
قطر	1.4	1.4	1.7	1.7	2.9	4.2	3.0	4.4	4.2	3.2
الكويت	2.0	2.0	2.0	2.2	2.3	2.8	4.8	5.4	4.9	3.5
لبنان	5.9	5.8	5.8	5.9	6.2	7.3	7.7	8.0	8.0	8.1
ليبيا	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.1
مصر	6.9	7.7	7.6	6.7	6.2	6.5	6.6	6.1	6.0	7.2
المغرب	3.9	3.9	3.8	3.8	3.7	3.8	3.9	3.7	3.7	3.5
موريتانيا	-	-	5.8	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
اليمن	-	15.3	19.5	20.0	18.7	10.7	13.0	13.0	13.0	13.0
متوسط معدل الفائدة	2.9	3.9	4.3	4.4	4.5	4.6	5.2	5.9	5.4	4.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، ملفات البيانات، اعداد مختلفة للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٥)

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ٢٠١٤، ص ٥١.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد دراسة وتحليل واقع الاقتصاد العربي واستنادا الى مؤشرات الاقتصاد الكلي توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات وكالاتي:

أولاً: الاستنتاجات

١. تطورت التجارة العربية البينية للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) إذ حققت زيادة وصلت الى (٢٤٣.٩) مليار دولار في العام (٢٠١٤) مقارنة مع (٨٤) مليار دولار في العام (٢٠٠٥) وذلك لتطبيق الاعفاءات الكمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام (٢٠٠٥).

٢. لم تسجل التجارة العربية البينية اكثر من (١٢%) من اجمالي التجارة العربية وهي بذلك تتخلف كثيراً عن التكتلات الاقليمية الاخرى والتي نشأ بعضها بعد البلدان العربية بعقود، كما تعاني التجارة العربية البينية من ضعف تركيبها بسبب تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية في الدول العربية، مما يجعل الانتاج تنافسياً اكثر من كونه تكاملياً ، ويتشابك مع الخارج اكثر من تشابكه مع الداخل.

٣. لازال نصيب الدول العربية من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة لدول العالم ضعيف ولا يتناسب وطموحاتها في رفع مستوى التنمية بها، لا يتعدى في المتوسط (٣.٤%) ، اما الواقع الحالي للاستثمارات العربية البينية فاتضح انه يتميز بضالة حجمه وتمركزه بصفة اساسية في الدول النفطية الخليجية، كما اتضح تركزه على المجال الخدمي بعيداً تماماً عن النشاطات الانتاجية ، مما يعني انه لن يعمل على النهوض باقتصادات الدول العربية ولن يخدم مصلحتها في تنمية تجارتها البينية.

٤. سجلت حركة الاستثمارات العربية البينية زيادة مطردة خلال الاعوام العشرة الاخيرة مدفوعة بجملة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على اتجاه بعض رؤوس الاموال العربية نحو الدول العربية ، ومع ذلك فان تلك الاستثمارات لم تلعب الدور المطلوب منها في تحقيق التكامل الاقتصادي ، كما ان حجم هذه

الاستثمارات لا يتناسب مع حجم الاموال العربية المتاحة للاستثمار التي تميل نحو الهجرة ، وتفضل الاستثمار خارج حدودها القومية.

٥. اتضح من خلال دراسة معايير اتفاقية ماستريخت ، ومدى انطباقها على الدول العربية أنها تميزت بالآتي :-

أ- تتقارب معدلات الفائدة من حيث اتجاهات الارتفاع والانخفاض ، فقد شهدت معظم اقتصادات الدول العربية انخفاضاً نسبياً في معدل الفائدة واستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠١٤ إذ لوحظ أن متوسط معدل الفائدة في بعض الدول العربية لم يتجاوز (٢%) عن متوسط معدل الفائدة لجميع الدول العربية اما البعض الآخر قد تجاوز بنسب تصل الى (٦.٩%) كما في مصر .

ب- استطاعت معظم الدول العربية التحكم في معدلات التضخم ، إذ بلغ أعلى معدل للتضخم عام ٢٠١٤ في سورية نحو (٢٤.٣%) بينما حققت المغرب أدنى معدل للتضخم (٠.٤%) وتراوحت معدلات التضخم في الدول الاخرى بين المعدلين المشار اليهما .

ج- شهدت معظم اقتصادات الدول العربية عجزاً في الميزانية العمومية في عام ٢٠٠٥ تجاوز (٣%) من الناتج المحلي الاجمالي وزاد هذا العجز في جميع الدول العربية باستثناء الامارات والسعودية والعراق وقطر والكويت حققوا فائضاً في الميزانيات العمومية لعام ٢٠١٤ هذه الدول يعتمد اساساً على الايرادات المتحققة من الصادرات النفطية فضلاً عن الانفاق الحكومي.

د- تميزت معدلات صرف العملات العربية بالاستقرار مقابل الدولار خلال مدة الدراسة بإستثناء العراق حيث تعرض معدل صرف الدينار العراقي الى تقلبات نسبية خلال مدة الدراسة والكويت التي اعتمدت على سلة من العملات وتونس والجزائر والسودان وسورية وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن .

هـ- تعاني معظم الدول العربية من مشكلة المديونية الخارجية ، فقد بلغت أعلى نسبة للدين العام الخارجي في موريتانيا البالغ (٧٥.٧%) من الناتج المحلي

الاجمالي وأدنى نسبة للدين العام الخارجي في الجزائر البالغ (١.٤%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٤.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة، يمكن وضع بعض التوصيات التي من شأنها زيادة أحجام التجارة والاستثمارات العربية البينية، ومن ثم توسيع دائرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، وتحقيق الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية منها . وتتمثل أهم تلك التوصيات في الآتي :

١-ينبغي على الحكومات العربية النظر الى التكامل العربي في إطار رؤية إستراتيجية تدرك أن هذا التكامل هو طوق النجاة للدول العربية مما تعانیه اقتصاداتها، وتعزيز السياسات التنموية المرتكزة على الانفتاح نحو الاسواق التصديرية، باشتراط برمجة هذا الانفتاح من خلال أسبقية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وبهدف إنشاء السوق العربية المشتركة والاتحاد الكمركي الكامل بين جميع الدول العربية .

٢-من أجل زيادة حجم التجارة العربية البينية وتعزيز دورها في عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية فإنه يجب العمل على الآتي:-

أ- تحقيق نوع من التكامل في الانتاج مبني على الاستفادة من الميزات النسبية لكل بلد عربي.

ب-رفع كفاءة المنتجات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تحسين جودة المنتجات وتخفيض تكاليفها .

ج-تحسين البنية التحتية وخاصة في مجالات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات لتسهيل حركة البضائع والخدمات بين الدول العربية والعمل على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات .

د- تسهيل الاجراءات على الحدود والتقليل من المعاملات المعقدة لحركة البضائع والخدمات وتوحيدها بهدف التسريع من انسيابية تلك الحركة بين الدول العربية .

هـ- خلق بنية إنتاجية واقتصادية تكاملية تركز في الأساس على تنويع قاعدة الاقتصاد العربي وزيادة درجة التشابكات الامامية والخلفية بين الدول العربية، وزيادة الطاقات الانتاجية من خلال توجيه الاستثمارات العربية نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي .

٣-زيادة دور الاستثمارات العربية البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي العربي، ويتطلب ذلك القيام بما يأتي :-

أ- تحسين بيئة أداء الاعمال ومناخ الاستثمار وإزالة العقبات الادارية وتطوير التشريعات الناضمة لها، واعادة النظر في جميع القوانين والانظمة التجارية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركة التجارة والاستثمار بقصد التقريب وتحقيق التجانس بين تلك القوانين والانظمة.

ب- تسهيل حركة رؤوس الاموال العربية والاهتمام بدرجة رئيسة برؤوس الاموال المهاجرة وإعطائها الافضلية والأولوية بالمقارنة مع رؤوس الاموال الاجنبية.

ج- تعظيم مجالات الاستثمارات الداخلية لبناء قاعدة انتاجية عربية كبيرة تسمح بترسيخ الاموال العربية في المنطقة والتعامل بحذر وبرؤية جماعية تجاه التنظيمات التي تستهدف الدول العربية مثل "السوق الشرق اوسطية" أو "الشراكة الاورو-متوسطية".

٤ - ضرورة قيام الدول العربية باصدار عملة عربية موحدة وذلك لتوافر جميع متطلبات التكامل النقدي التي اشرنا اليها سابقاً ، وهذا يعني ان وجود عملة عربية موحدة يتيح لهذه الدول ان تجري معاملاتها الخارجية بعملة تتحكم هي بقيمتها واستقرارها ، وقد تصل هذه العملة الى درجة العملات القيادية كالدولار واليورو.. الخ، ومن ثم بإمكان الدول العربية الايداع بالمصارف العالمية بالعملة العربية الموحدة.

الهوامش والمصادر

- (1) Balassa, Bela, 1961, The theory of economic integration, Richard D. Irwing , INC. Home wood, Illinois,p1.
- (2) J. Tinbergen, 1956, International of Economics Integration , 2 Edition, Amesterdam, Elsevier Publishing Company,p57.
- (3) J. Myrdal, 1956, An International economy Problem and Aspects, London,p11.
- (4) F. Machlup, 1977, a history of thought on economic integration , London, macmillan,p18.
- (٥) الكواز, احمد, ٢٠٠٩, التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي, المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية, العدد(١٨), ص ٨-٩.
- (6) Strielkowski, wadim, 2013, Advanced Economics of European integration: Microeconomic: Aspects, Lecture 3,p11.
- (٧) الوافي, آسيا, ٢٠٠٧, التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة, رسالة ماجستير منشورة, جامعة الحاج لخضر - باتنة, الجزائر, ص ٣٠.
- (8) Hosny, AmrSadek, 2013, Theory of Economic Integration: A survey of the Economic and Political Literature Integration Journal of Economy Management and Social Sciences, 2 (5) May,p135.
- (9) Hrvoje, Josic and Mislav Josic, 2013, Static and Dynamic Effects of Customs Union Creation Faculty of Economics and Business Zagreb,p58.
- (10) Grubel, Herbert G., 1970, the theory of Optimum Currency Areas, The Canadian Journal of Economics/ Revue Canadienne d' Economique, Vol.3, No. 2,p318-319.
- (11) Peebles, Dave, 2005, Monetary cooperation and integration, Book title: Pacific Regional order, Published by : ANU press,p147-148.
- (١٢) لطيفة, بن أيوب وآخرون, ٢٠١٥, أمكانية تشكيل منطقة عمله مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي, مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية, العدد (١), ص ١٦٣-١٦٤.
- (١٣) صلاح الدين, غربي ناصر, ٢٠١٥, دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات, رسالة دكتوراه منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة أبي بكر بلقايد, ص ١٨٥-١٨٦.

(١٤) زيان، بغداد، ٢٠١٣، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص ٦٠.

(١٥) خالد، رواق، ٢٠١٣، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ٢٩-٣٠.

- (16) Corden, M.w, 1973, The Adjustment Problems, In: L. Bkrauss and W. S Salont. European Monetary Unification and its meaning for the United States , Washinton,p164.